وبين معالجة الانتفاضة الفلسطينية ومعالجة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، تكشف القارة القديمة عن ابجديات دبلوماسية، لا يمكن تعديها بمجرد نسيانها . ففي مراحل هامة من تاريخها، كان انتماؤها الى هذه المنطقة من العالم عنصراً شديد التأثير في مسارها السياسي، ان لم يكن، بالفعل، العنصر الاشد تأثيراً.

ازاء هذه القوى الدولية الثلاث، تطبق القاعدة بشكل مطلق : ان دورها محدد، سواء في الحرب ام في التفاوض، وبالتالي، في التعامل مع احد الخيارين. كما ان هذا التورط العميق لهذه القوى، وان كان ضمنياً، يضعها في قلب سيرورة مركزية في تقريره كما في تجنّبه؛ فمصالحها والنزاع في المنطقة امتزجا تماماً.

واشنطن: الحل «الانتقالي»

ثمة من يقول، ان هدف التحرك الاميركي الاخير هو العمل بحيث تنتهج جارات اسرائيل خيارات هذه الاخيرة، في كل الميادين الممكنة والى أبعد حد ممكن (**نيويورك تايمز**، ٥/٢/١٩٨٨). ان مثل هذا الوضع يضمن لواشنطن موقعاً منحازاً الى جانب اسرائيل، ويتيح، بدوره، فرض تسوية تضعها الولايات المتحدة، ويتيح، أيضاً، محاربة أي نفوذ سوفياتي محتمل في المنطقة. ونشير، من جانبنا كذلك، الى ان مثل هذا الوضع، لعلى قدر من الاهمية بالنسبة الى واشنطن، بحيث انها لا تملك الا ان تحث الخطى، لأن الانتفاضة الفلسطينية زادت في تعقد التنافسات القديمة، وأضفت أهمية مستجدة على مجمل المنطقة. فليس بالامر الغريب ان تجد واشنطن نفسها مجبرة، طوال هذه الاحداث، وفي مناسبات عدة، على شرح، وتبرير، ما لا يخفى على أحد: تلويح بفرصة للسلام منظورة.

هكذا، يوحي التحرك الاميركي الجديد وكأن هناك، بالفعل، شيئاً جديداً: تحركات لمبعوثين بارزين في العواصم العربية والاجنبية؛ اقاويل متناثرة هنا وهناك؛ تكتّم حول أمر غير مرئي؛ تحليلات وتنبؤات صحافية عديدة. اما المضمون، فلا يبدو ان شيئاً جديداً قد طرأ.

وعلى كل حال، فان علينا ان نميّز بين ثلاث فئات من الدلالات في هذا التحرك؛ لبعضها دلالة ايجابية، وللاخرى دلالة سلبية، وليس للبعض الثالث دلالات محددة. ولعل أولى الدلالات الايجابية هي ان هذه التطورات باتت تنم عن ادراك واشنطن، ان جمود الوضع على ما هو عليه ليس في مصلحتها، علاوة على اعلان رفضها لاستمرار سياسة الامر الواقع الاسرائيلية، وتكثيف اتصالاتها بمعظم الاطراف المعنية بمشكلة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. أما أوجه السلب، فهي تنطلق من كون مجمل هذه التطورات لا تعكس تبدلاً جوهرياً في الموقف الاميركي من القضية الفلسطينية؛ كما أنها تعني القليل للغاية من الناحية العملية؛ اضف الى ذلك عدم تحديد الادارة الاميركية لتصورها لحقوق الشعب الفلسطيني، أو المساهمة في طرح افكار جديدة ومحددة لتحريك عملية السلام، من خلال مبادرة عادلة وشاملة، فضلاً عن غياب أي بوادر لضغط اميركي محتمل على اسرائيل، لحملها على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

هذه الحسابات المهدئة لخواطر الاطراف في المنطقة بدت غير مناسبة، بعد دخول الانتفاضة الفلسطينية شهرها الثالث . وفي هذا الاطار، كان من المنتظر ان ترتدي تصريحات مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى المنظمة الدولية، فرنون وولترز، عن احتمال حصول الفلسطينيين على دولة خاصة بهم، أهمية كبرى. وبالفعل، ففي ندوة لكبار رجال الاعمال، أقيمت في سويسرا، قال وولترز: «ان تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن ان تتم، الا اذا قدم الجانبان تنازلات... على اسرائيل ان تعطي شيئاً، وعلى الفلسطينيين [من جهتهم] ان يعطوا شيئاً» (**النهار**، بيروت، ١/٢/١٩٨٨). وهذا الكلام يعني ان باب الحوار مع كل الاطراف مفتوح برسم التطورات، الا انه يشيع، من خلال شموليته الشكلية، بأن في الامكان تحقيق فعل ما، وهذا هو ما دفع الكثيرين الى الاعتقاد، للوهلة الاولى، بأن وولترز يرن الجرس بأن «الوقت قد أزف» للعمل بروحية المبدأ «خذ وطالب»، غير ان الضباب سرعان ما انقشع، حين أكد انه متردد في تحديد خطة، «لأن مثل هذه الخطة يجب ان تتضمن بنوداً تؤكد حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، اضافة الى اعطاء الفلسطينيين حقاً في ان يكونوا ممثلين، في شكل ما، وربما في دولة خاصة